اقتباس: الطائي. عبدالرزاق. خ. م. (٢٠٢٣ الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي ٢٠٠٩-٢٠٢٠. مجلة دراسات إقليمية. ١٧ (٥٨). ٩-٣٨:
https://doi.org/10.33899/regs.2023.142144.1163

الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي

٢٠٠٩-٢٠٢٠

أ.م.د. عبدالرزاق خلف محمد الطائي
مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل
dr.abdulrazak_altaeey@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/٧ /٢٧ القبول: ٢٠٢٣/٩/١٢ النشر: ٢٠٢٣/١٠/١

مستخلص البحث

يهدف البحث للتعرف على مفهوم أمن الخليج العربي من المنظور الأمريكي فضلا عن تحديد أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتعرف على السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج وإيران في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما وإدارة الرئيس دونالد ترامب. وتكمن اهمية البحث من اهمية منطقة الخليج العربي والذي يشكل أهمية محورية للأمن والاستقرار العالمي، وقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة. حيث تناول الأول أهمية الخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية. واستعرض الثاني الأهداف والمصالح الأمريكية في الخليج العربي. أما الثالث فقد تناول سياسات الإدارات الأمريكية وأمن الخليج العربي (٢٠٠٩-٢٠٢٠). اما الخاتمة فقد اشتملت على عدد من الاستنتاجات ومنها ان تحديات امن الخليج حسب الرؤية الامريكية اختلفت من مرحلة إلى أخرى، حيث انتقلت هذه التحديات من دولية إلى إقليمية ومن ثم محلية، فخلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ شكل الارهاب والمشروع النووي والسياسة الايرانية مصدر التهديد الرئيس لأمن منطقة الخليج ودوله حسب الرؤية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: امن الخليج العربي؛ الولايات المتحدة الامريكية؛ ايران؛ دول مجلس التعاون الخليجي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: **Altaee, Abdulrazzaq. K. M. (2023), The USA and the Arab Gulf Security(2009-2020).** ***Regional Studies Journal*****, 17 (58). 9-38: https://doi.org/10.33899/regs.2023.142144.1163**

The USA and the Arab Gulf Security (2009-2020)

Assist. Prof. Dr. Abdul-Razzaq K. Muhammad Altaee
Regional Studies Center / Mosul University
dr.abdulrazak_altaeey@uomosul.edu.iq

Received: 27/7/2023 **Accepted: 12/9/2023** **Published: 1/10/2023**

Abstract

The research aims to identify the concept of the security of the Arab Gulf from the American perspective, as well as to identify the goals and interests of the United States of America in the region, and to identify the American policy towards the Gulf region and Iran under the administration of President Barack Obama and the administration of President Donald Trump. The importance of the research lies in the prominence of the Arab Gulf region which is of pivotal significance to global security and stability. The research has been divided into three main topics and a conclusion. The first one tackled the importance of the Persian Gulf in the U.S. foreign policy. The second reviewed the U.S. goals and interests in the Persian Gulf. The third involved the policies of the US administrations and the security of the Persian Gulf (2009-2020). There were several conclusions, including that the challenges of Gulf security according to the American vision differed from one stage to another, as these challenges moved from international to regional and then local, during the (2003-2020), terrorism, the nuclear program, and Iranian policy were the main source of threat to the security of the Gulf region and its countries according to the American vision.

Keywords: Security of the Arab Gulf; the United States of America; Iran; GCC.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

للولايات المتحدة الامريكية اهداف ومصالح تنطلق منها سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي اي دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وايران. وهناك اجماع لدى الادارة الديمقراطية والجمهورية على اهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الامريكية.

هدف البحث: يسعى مشروع البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

- التعرف على مفهوم امن الخليج العربي من المنظور الامريكي.
- التعرف على اهداف ومصالح الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي.
- التعرف على السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج وايران في ظل ادارة الرئيس باراك اوباما ٢٠٠٩-٢٠١٦.
- التعرف على السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج وايران في ظل ادارة الرئيس دونالد ترامب ٢٠١٦-٢٠٢٠.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من اهمية منطقة الخليج العربي والذي يشكل أهمية محورية للأمن والاستقرار العالمي هذا من جهة ومن جهة اخرى ان كثيرا من القضايا موضع البحث ممكن ان تكون مواضيع بحوث ودراسات مستقلة.

اشكالية البحث: تقوم اشكالية البحث على عدة تساؤلات من أهمها: هل المصالح الامريكية وامنها في منطقة الخليج العربي ترتبط بالأمن القومي الامريكي؟ وهل تحديد مهددات امن الخليج تختلف من مرحلة الى اخرى ومن ادارة امريكية الى اخرى؟ وهل اكتشاف النفط الصخري بكميات تجارية ضخمة في الولايات المتحدة يقلل من اهمية نفط الخليج في الاسواق العالمية؟

منهجية البحث: اتبع الباحث المنهج التاريخي الوصفي في الكتابة دون اغفال الجانب التحليلي بالاعتماد على المصادر والمراجع العربية والاجنبية.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، اما المباحث الرئيسة فقد ناقش الاول اهمية الخليج العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. بينما استعرض الثاني الاهداف والمصالح الأمريكية في الخليج العربي، في حين ركز المبحث الثالث على سياسات الإدارات الامريكية وأمن الخليج العربي ٢٠٠٩-٢٠٢٠.

المبحث الاول

اهمية الخليج العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة في ميزان السياسة الدولية وتأتي هذه الأهمية انطلاقا من الموقع الجغرافي التي تتمتع بها المنطقة والتي شهدت تنافس الدول الكبرى في سبيل الهيمنة عليها منذ فترة مبكرة، وأدى ظهور النفط إلى تحول هذه المنطقة الى أهم مناطق العالم استقطاباً للأطماع والخطط السياسية والاستراتيجية والتدخل الأجنبي بأشكاله المختلفة (مشكور، ١٩٩٣، ١٥). لأنها تتعلق بمصير العالم الصناعي، الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والتي تحصل على أكثر من ٧٠% من نفطها عن طريق الخليج،، حيث يمر أكثر من (٢٠) مليون برميل من النفط يومياً عبر مضيق هرمز إلى الدول المستهلكة (May, 1996, 2).

وتشير الإحصائيات إلى ان المملكة العربية السعودية تمتلك بمفردها ما يقارب ٢٥% من الاحتياط العالمي بإجمالي تقريباً٢٦٣ مليار برميل، والكويت والإمارات العربية المتحدة ٩% وقطر أكثر من ١% والبحرين ١٤ر٠% وعمان ٥٤ر٠%، أي ان المنطقة تمتلك أكثر من ٤٤% من إجمالي الاحتياط العالمي، فإذا أضيف لها الاحتياط العراقي والذي يقدر بـ ١١% والاحتياط الإيراني والذي يقدر بأكثر من ٨% تصل النسبة إلى ما يقارب ٦٤% . ويزيد من أهمية نفط الخليج انه قابل للزيادة نظراً لوجود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها بعد (البستكي،، ٢٠٠٣، ٣٣).

أما بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد مرت بعدة مراحل، اتبعت الولايات المتحدة في كل مرحلة سياسة معينة من اجل الحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي. وكما يأتي :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة تحقيق المصالح الاقتصادية (شريف، ٢٠٠٦، ٣٠-٧٢). طالما أن الأمن يحققه وجود حليف وهو بريطانيا، وقد ارتبطت هذه المرحلة بالمنافسة بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول الامتيازات النفطية في منطقة الخليج

العربي (وهيم، ١٩٨٢، ١٨ وما بعدها). اما الاهتمام بالجانبين السياسي والاستراتيجي تجاه الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، فيتفق اغلب الباحثين المعنيين بالسياسة والعلاقات العربية الأمريكية على انه لم يحدث إلا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). وفي عقد الخمسينيات من القرن العشرين،مع اشتداد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وقد كان الاهتمام محصلة لعدة عوامل أبرزها (حتي، ٢٠٠٢، ٢٧):

ـ بروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بوصفهما قوتين عظمتين وبدأ التسابق بينهما لكسب مناطق النفوذ في العالم.

ـ نشوء فراغ قوة بحسب مفاهيم الحرب الباردة في منطقة النفوذ البريطاني حرصت الولايات المتحدة على ملئه واستغلاله لمد نفوذها في المنطقة .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني من الخليج نهاية عام ١٩٧١ . فقبيل الانسحاب قامت بريطانيا بإجراء اتصالات سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية أسفرت عن حل مشكلة الفراغ الامني الناتج من الانسحاب البريطاني، اذ التزمت السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج بجوهر(مبدأ نيكسون) الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٦٨_١٩٧٣) في جزيرة(جوام) في المحيط الهادي في تموز /يوليو١٩٦٩ كمبدأ حاكم للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد تضمن التصريح دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة .

عرفت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي من عام ١٩٧١الى عام ١٩٧٧اي خلال المدة التي حكم فيها الرئيسان نيكسون والرئيس فورد(١٩٧٣_١٩٧٧) (إدريس، ٢٠٠٢، ٣١٢-٣١٣). بسياسة ((العمودين المتوازيان)) والتي قامت على فكرة الاعتماد على إيران والمملكة العربية السعودية بوصفيهما حليفين استراتيجيين يقومان نيابة بالحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها،إلا أنها في واقع الحال كانت الولايات المتحدة تمنح كل الأولويات الأمنية لإيران وهكذا تلاقت أطماع الشاه وطموحاته مع الأهداف الأمريكية في تلك المرحلة وبدأ الشاه يسعى الى جعل إيران أقوى واهم قوة عسكرية في المنطقة اعتمادا على

التسلح الأمريكي والإعداد الكبيرة من الخبراء والمستشارين الأمريكيين (الطائي، ٢٠٠٧أ، ٧). لكن هذه السياسة لم تدم طويلا اذ اسهمت مجموعة من الإحداث والتطورات إلى التخلي عن سياسة الركيزتين والتي كانت أهمها:

_ سقوط نظام الشاه في إيران وقيام الجمهورية الاسلامية عام ١٩٧٩، التي رفعت شعارات مناهضة لأمريكا واتبعت سياسات انتقدت خلالها النظم السياسية الحاكمة في دول الخليج (إدريس، ٢٠٠٢، ٣٢٠).

_التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان في٢٧كانونالأول/ديسمبر ١٩٧٩ فقد نظر الاستراتيجيون الأمريكيون إلى هذا التدخل على انه برهان على حقيقة الأطماع السوفيتية في الخليج وتهديد للمصالح الأمريكية (الأشعل، ١٩٨٣، ٧٧–٧٩).

_ التغيرات السياسية التي وقعت في عدد من البلدان الواقعة ضمن أطار ما اطلق عليه الأمريكيون لاحقا(قوس الأزمات الممتد من باكستان حتى إثيوبيا). وهي تغيرات كانت تصب في مصلحة الاتحاد السوفيتي (إدريس، ٢٠٠٢، ٣٢٠).

دفعت التطورات أعلاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة وجودها العسكري في المنطقة من خلال قوات التدخل السريع، فضلا عن إعلان مبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(١٩٧٧_١٩٨٠) (الطائي، ٢٠٠٧أ، ٧). حيث اتبعت الولايات المتحدة مجموعة من السياسات لترجمة مبدأ كارتر على ارض الواقع و لتحقيق الوجود العسكري المباشر في الخليج العربي و كان من أهمها (إدريس، ٢٠٠٢، ٣٢٤–٣٢٦):

_ تشكيل قوات التدخل السريع في الخليج العربي بهدف مقاومة نزعة التوسع السوفيتي وتامين إمدادات النفط الخليجي للولايات المتحدة وحلفائها

_ السعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد في دول الخليج العربية .

_تركيز الاهتمام على تسليح الملكة العربية السعودية وتقوية قدرتها الدفاعية لتمكينها من التصدي لأي عدوان خارجي. وقد توصلت الإدارة الأمريكية إلى هذا القناعة بعد سقوط نظام الشاه واندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠_١٩٨٨).

اما سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان(١٩٨١_١٩٨٨).الذي لم يبتدع مبدأ جديد للسياسة الخارجية الأمريكية ولكن كانت السمة الأساسية للخارجية الأمريكية في الخليج التدخل المباشر وكان ذلك وراء عوامل عدة أهمها :

–عودة مناخ الحرب الباردة مع سيطرة تيار المحافظين الجدد على مقاليد دوائر صنع القرار في إدارة حكم رونالد ريغان.

_تجدد الأزمة النفطية العالمية في إعقاب ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٨٠ بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وتراجع صادرات النفط الإيرانية. فقد أعادت هذه الأزمة مناخ العداء الأمريكي الغربي ضد الدول المنتجة للنفط، لكن الجديد هذه المرة كان التركيز على الاتحاد السوفيتي والتأكيد على جدية أطماعه في نفط الخليج (إدريس، ٢٠٠٢، ٣٢٨–٣٣١).

_تداعيات الحرب العراقية الإيرانية وتزايد الخطر الإيراني على سلامة الملاحة في الخليج وعلى دول الخليج نفسها، فسارعت هذه الدول إلى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عبيد، ١٩٩٦، ١٢٤–١٢٥). الأمر الذي فرض وجودا عسكريا أمريكيا واستعدادا للتدخل الأمريكي المباشر في الوقت المناسب . وهذا ما حدث خلال حرب الناقلات إثناء الحرب العراقية الإيرانية(١).

المرحلة الثالثة : مرحلة الهيمنة المطلقة وتأتي بعد اجتياح العراق للكويت في اب /أغسطس ١٩٩٠ وفشل قوات التدخل السريع، فوضعت واشنطن منطقة الخليج على رأس أولوياتها الاستراتيجية وأخذت بسياسة الوجود العسكري المباشر وقد تزامن ذلك مع ما يأتي (عبدالله، ٢٠٠٢، ١٠٤):

– اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

(١) نتيجة لتداعيات الحرب العراقية الإيرانية قامت الطائرات الإيرانية بقصف ناقلة نفط كويتية على الرغم من الإنذار الذي وجهته الولايات المتحدة الأمريكية لايران ، مما دفع الطيران الامريكي الى قصف ثلاث زوارق ايرانية واغراقها وتدمير منصة نفط ايرانية، وقد عرفت هذه الاشتباكات والهجمات بحرب الناقلات (العجمي، ٢٠٠٦، ٤١٧–٤٢٠).

– انهيار الاتحاد السوفيتي الذي نتج عنه تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة السياسة الدولية.

الوقع أن تزامن تفكك الاتحاد السوفيتي من جانب وتداعيات حرب الخليج الثانية من جانب آخر أدى إلى تكثيف الهيمنة الأمريكية باتجاهاتها المختلفة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .فخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ازداد الحضور الأمريكي في دول المجلس، كما أصبح التدخل الأمريكي بشقيه السياسي والعسكري، أكثر وضوحا من أي وقت أخر. بعد عقد الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي اتفاقات أمنية منفردة، تعطيها حق بناء القواعد العسكرية الضخمة وتطوير بنية تحتية عسكرية متكاملة تتكون من قواعد وموانئ ومنشآت ومستودعات تمكنها من البقاء الدائم وغير المشروط (عبدالله، ٢٠٠٤، ١٢–١٣). حيث تم التوقيع مع الكويت في ١٩ايلول/سبتمبر ١٩٩١، ومع البحرين نهاية عام١٩٩١ و مع قطر في ١٩٩٢ ومع الأمارات العربية المتحدة في١٩٩٤، اما سلطنة عمان فبينها وبين الولايات المتحدة اتفاقات عسكرية منذ ١٩٨٠ والتي جددت بعد عام ١٩٩٠، بينما المملكة العربية السعودية بالرغم من عدم وجود معاهدة أمنية دفاعية مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فان الارتباطات العسكرية وطيدة بين البلدين (سويد، ٢٠٠٤، ٧٥–٩٧).

اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الرئيسة في المنطقة (عبدالله، ٢٠٠٤، ١٢–١٣). والعاملة من اجل الحفاظ على أمن الخليج من التهديد الإقليمي الذي كان يمثله كل من العراق وإيران خلال العقد الأخير من القرن العشرين حسب منظور ادارة الرئيس الامريكي بيل كلنتون(Bill Clinton)(١٩٩٣–٢٠٠٠) والتي اتبعت سياسة الاحتواء المزدوج (Doubl Containment) تجاه كل من العراق وايران، والمتمثلة بعزل العراق و إيران سياسيًا واقتصاديا. لضمان عدم تحدي مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط (Mraz, 1996, 32, 79). ولكن السؤال ما هي الاهداف والمصالح الحيوية التي تملي على الولايات المتحدة سياستها في المنطقة،

والتي تتولى حمايتها بصورة مباشرة في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني

الاهداف والمصالح الأمريكية في الخليج العربي

يتفق كبار الاستراتيجيين الأمريكيين، ومنهم مسؤولين شؤون الأمن القومي، على تحديد أهداف السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي فمن هنري كيسنجر (مستشار الأمن القومي ووزير خارجية زمن الرئيس نيكسون (١٩٦٨-١٩٧٣).إلى صموئيل بيرغر مستشار الأمن القومي و مارتن أنديك مدير شؤون الشرق الأوسط وجنوب أسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي والسفير لدى إسرائيل عهد الرئيس كلينتون إلى فرانك كارلو تشي عضو مجلس سياسات الدفاع في زمن الرئيس بوش الابن(٢٠٠٠_٢٠٠٨). الى إدارة الرئيس باروك اوباما (٢٠٠٩_١٦ ٢٠) و إدارة الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧_٢٠٢٠) هناك إجماع لديهم ولدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع بعض الاختلاف في الأسلوب والتعبير على أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح حيوية ثابتة في منطقة الخليج العربي وهي التي تملي عليها محددات سياستها في هذه المنطقة، ويمكن تحديد أهمها بالاتي (الطائي، ٢٠٠٧ب، ٣؛ موسى، ٢٠٠٥، ص ٦٤):

الطاقة : أن ابرز سمات منطقة الخليج العربي الاستراتيجية هي مخزونه ألهائل من مصادر الطاقة إذ تحتوي المنطقة على أكثر من نصف الاحتياطيات المؤكدة من النفط، وهي المنطقة الوحيدة في العالم القادرة حالياً ومستقبلاً على الوفاء بالاحتياجات من الطاقة. وأهمية هذه المنطقة النفطية لا تنبع فقط من ضخامة الإنتاج وحجمه والاحتياطي الذي لا ينفذ، وإنما من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط المنطقة ويبرز في مقدمتها أن معظم آبار البترول تقع على سواحل الخليج غير

بعيدة عن البحر أو في البحر نفسه مما يؤدي إلى السهولة في الاستغلال، الأمر الذي يقلل كلفة الإنتاج، بالإضافة إلى أن أغلب الدول المنتجة للنفط في المنطقة تكاد أن تكون دولاً منتجة له فقط إذ تبلغ ما تصدره ما يقرب من ٨٩% من الإنتاج ولا تستهلك سوى ١١ %فقط من الإنتاج (كورب، ٢٠٠٦، ٤). لذلك تتصف هذه بأهمية حاسمة ومطلقة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي والعالمي . اذ تبلغ استيرادات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٢،٨مليون برميل يوميا من منطقة الخليج (مراد، ٢٠٠٢، ٢٢٠-٢٢١).

كما تمتلك المنطقة نصف الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي أن الإسهام المهم لصادرات الطاقة من الخليج العربي في الاقتصاد العالمي يكفي في ذاته لوضع امن المنطقة على رأس قائمة الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية، لذلك نلاحظ أجماعا لدى الإدارات الرئيسة للحزب الديمقراطي والجمهوري في أمريكا منذ عقد السبعينات من القرن العشرين (مراد، ٢٠٠٢، ٦). إذ أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر " أن أي هجوم على الخليج سوف ينظر اليه كهجوم على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وان مثل هذا الهجوم سوف يتم الرد عليه بأية وسيلة مناسبة بما في ذلك القوة العسكرية " (شكري، ١٩٨٢، ٢). أما الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فكانت استراتيجيته مبنية على أساس الحافظ على تدفق النفط بلا عوائق من الخليج العربي إلى أسواق العالم بأسعار مستقرة. وكانت ادرة الرئيس الأمريكي بوش الابن (٢٠٠١_٢٠٠٨) تنظر إلى حماية صادرات الطاقة في الخليج كأولوية استراتيجية أولى بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط (كورب، ٢٠٠٦، ٦-٧).

كان ولا يزال ضمان استمرار تدفق صادرات النفط العربي هو السبب الرئيس الذي دفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بمنطقة كونها ذات تأثير مباشر على الاقتصاد

الامريكي . لذلك تسعى الولايات المتحدة جاهده الى ضمان استقرار وأمن الدول العربية المصدرة للنفط، وبالرغم من زيادة إنتاج النفط بسبب تقنيات الحفر المتطورة في الولايات المتحدة، وقد تكون مكتفية ذاتيًا بحلول عام ٢٠٣٠ إلا أنها لا تزال مرتبطة بالاقتصاد العالمي. حيث يتحكم تدفق النفط العربي في سعر النفط وهذا هو سبب استمرار أهمية تصدير النفط الحر والآمن من الخليج العربي (King, 2012, 7).

المواصلات: تتصف المواصلات والملاحة في الخليج العربي بأهمية بالغة اذ تمر عبر مضيق هرمز أكثر من ٩٠% من إمدادات الطاقة المصدرة من الخليج العربي والمتمثلة بالصادرات النفطية،اي نحو ٤٠% من صادرات العالم النفطية التي تمر عبر مضيق هرمز، مما يجعله نقطة اختناق بحري حرجة بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولهذا السبب نجد ان المحافظة على سلامة الملاحة البحرية في الخليج وعبر المضيق خالية من حالات التوقف التي تشكل أولوية استراتيجية(King, 2012, 7).

كما ان المنفذ الى الخليج العربي عبر مضيق هرمز مهم أيضا للوجود العسكري الأمريكي ونشر القوة في حدود المنطقة، وهذا يعتمد بقدر كبير على مجموعة حاملات الطائرات في الخليج، فضلا عن سرعة إعادة تموين القوات الأمريكية عن طريق الجسور البحرية في البحرين التي تستضيف الأسطول الخامس الأمريكي،إلى جانب المنفذ إلى موانئ ومنشئات دول الخليج العربي الأخرى. فضلا عن ان الحفاظ على منفذ الخليج العربي وعبر نقاط الاختناق مثل مضيق هرمز. وتوفر الممرات الجوية في الخليج العربي طرقا بين القواعد الأمريكية في تركيا وجنوب أوربا ووسط وجنوب آسيا (King, 2012, 8).

الحفاظ على أمن إسرائيل: تعد إسرائيل حليف طويل الأمد للولايات المتحدة في

منطقة المشرق والخليج العربي لذلك كرست الولايات المتحدة من اهتمامها بأمن إسرائيل وتفوقها ومنع أي هيمنة إقليمية في الخليج العربي او التهديد الذي تمثله إيران (King, 2012, 7). وأن المصلحة الأمريكية الثابتة ستتحقق عندما ستوقع إسرائيل مع جيرانها الفلسطينيين والعرب اتفاقيات سلام دائمة وشاملة تنهي الصراع العربي الإسرائيلي (خليفة، ٢٠٠١، ٤٦٩). .ومع أنّ السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يتحقق، الان صلات دول مجلس التعاون وإسرائيل قد نشأت في التسعينيات القرن الماضي بعد أن وقّعت منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتّفاقيات أوسلو، وتطوّرت العلاقات بشكل سرّي وغير رسمي حتى وقعت الإمارات العربية المتّحدة والبحرين في البيت الأبيض بشكل رسمي مع إسرائيل في العام ٢٠٢٠ اتفاقيات تطبيع العلاقات بدعم من الادارة الامريكية والتي تمّ الترويج لها تحت عنوان "اتّفاقيات أبراهام" (عبدالرحمن، ٢٠٢١) (Abraham Accords)[٢].

منع انتشار اسلحة الدمار الشامل: الحفاظ على الخليج العربي و شرق أوسط خال من تهديد اسلحة الدمار الشامل كونه يعد مصلحة قومية أمريكية وكون أي نزاع يطال إسرائيل أو النفط أو الاثنين معاً يشكل تهديداً كبيراً لا يمكن تجاهله في منطقة هي من منظور جيو استراتيجي من أكثر المناطق خطورة في العالم . وتحقيق نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وتثبيته بوصفها القوة العالمية الوحيدة فيها مع الحرص على استقرار البلدان العربية الصديقة وضمان امن الأنظمة الحليفة لها في المنطقة (خليفة، ٢٠٠١، ٤٦٩). ووضع البلدان المحيطة في الخليج والبلدان المجاورة له، ولاسيما ايران، تحت مراقبتها المستمرة (سويد، ٢٠٠٤، ٦٥–٦٧).

(٢) اسم يُطلق على مجموعة من اتفاقيات السلام التي عُقِدت بين إسرائيل ودول عربية برعاية الولايات المتحدة. استخدم الاسم أوّل مرة في بيان مشترك لإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، صدر في ١٣ أغسطس ٢٠٢٠.

المحافظة على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي: أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي أنهم حلفاء موثوق بهم للولايات المتحدة الامريكية من حيث أمن الطاقة والسماح بوجود قواعد أمريكية على أراضيها، كما أن البحرين تضم المقر الرئيس للأسطول الأمريكي الخامس، وهو امر مهم للأمن الإقليمي في الخليج (King, 2012, 7)، وعلى هذا الاساس يعد الحفاظ على الاستقرار في دول مجلس التعاون من مصلحة الولايات المتحدة بهدف التوصل الى استثمار أفضل لوارداتها (سويد، ٢٠٠٤، ٦٥–٦٧). حيث تبلغ استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الولايات المتحدة اكثر من تريليون دولار سواء كانت حكومية أو خاصة، اما استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أذون وسندات الخزانة الأمريكية، فقد أظهرت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية الصادرة خلال شهر تموز / يوليو ٢٠٢٠ أن السعودية أكبر حائزي دول الخليج للسندات الأمريكية، باستثمارات بلغت نحو ١٢٤.٦ مليار دولار، وجاءت الكويت في المرتبة الثانية، بإجمالي استثمارات ٤٧.٩ مليار دولار، وحلت الإمارات في المرتبة الثالثة، بإجمالي استثمارات بلغت ٢٩.٥ مليار دولار، ثم سلطنة عُمان بـ٦.١ مليار دولار، وقطر ٤.٨ مليارات دولار، وتذيلت البحرين القائمة بـ١.٢ مليار دولار. وما تعلنه الخزانة الأمريكية في بياناتها الشهرية، هو استثمارات دول الخليج في أذون وسندات الخزانة الأمريكية فقط، ولا تشمل الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة (وكالة الأناضول، د.ت).

ومن اجل المحافظة على هذه المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون يعمل الجانب الامريكي على حفظ امن منطقة الخليج العربي من اي تهديدات وتحديات خارجية وداخلية .

المبحث الثالث

سياسات الإدارة الامريكية وأمن الخليج العربي ٢٠٠٩-٢٠٢٠

بعد هجمات ١١ايلول /سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال أفغانستان والعراق بداء الترويج لفكرة الخطر الذي يمثله الإرهاب لأمن الخليج، فقائد تنظيم القاعدة يحمل الجنسية السعودية، والمتحدث الرسمي باسم هذا التنظيم يحمل الجنسية الكويتية والعدد الأكبر الذين نفذوا الهجمات ضد نيويورك وواشنطن يحملون الجنسيات الخليجية، ومعظم الأفغان العرب الذي تم أسرهم في أفغانستان هم من دول مجلس التعاون، كما ان الجزء الأهم من التمويل جاء من مصادر أهلية وخيرية خليجية، ومن هذا المنطلق بدأت واشنطن تروج لفكرة الخطر المحلي والتهديد الداخلي لأمن الخليج (عبدالله، ٢٠٠٤، ١٩) لقد أصبح الجمود السياسي وغياب الديموقراطية والمناهج التعليمية وتفاقم المشكلات الاجتماعية من بين العوامل الداخلية الأكثر خطورة والأكثر تهديداً لأمن الخليج بحسب الخطاب الأمريكي. هذه الى جانب السياسة الايرانية في المنطقة وبرنامجها النووي .

وتماشيا مع هذا التصور كان هناك هدفان على خريطة الاولويات الامريكية في **ادارة جورج بوش الابن**، الاول يتمثل في ضرب الحركات الارهابية، خاصة تنظيم القاعدة الذي يعد أكبر هذه الحركات واخطرها في نظر الادارة الامريكية، وذلك باستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية .والثاني مراقبة السلوك الايراني في المنطقة وبرنامجها النووي .

وتماشيا مع الهدف الاول بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطها على دول مجلس التعاون تحت ذريعة مكافحة الارهاب ومن تلك الاجراءات التضييق على انشطة الجمعيات الخيرية، اذ تقدمت الولايات المتحدة الى السعودية بلائحة ضمت جمعيات خيرية متهمة بتمويل الارهاب، وطالبتها بتجميد اموالها. اذ بلغ عدد الجمعيات التي خضعت لإجراءات سعودية من هذا القبيل نحو (١٥٠) جمعية خيرية من مجموع (٢٣١) جمعية خيرية، وانشات في حزيران / يونيو ٢٠٠٣هيأة مكلفة بمراقبة

المنظمات الخيرية الاسلامية للتأكد من ان اموالها لا تستعمل لتمويل الانشطة الارهابية (الجميلي، ٢٠١١، ١٣٤)، وقامت السلطات السعودية بملاحقة ما يسمى بـ (العناصر المتشددة) داخل المملكة وسنت الكثير من القوانين التي تقيد حركة الأموال وبخاصة أموال الزكاة والصدقات بدعوى تجفيف منابع الارهاب، وأنشأت لهذا الغرض لجان مشتركة امريكية سعودية، وعملت أيضا على ادخال تغييرات على المناهج الدراسية واستبعدت وطردت العديد من الخطباء والدعاة وأئمة المساجد الذين يثيرون، بحسب المفهوم الأمريكي، التعصب الديني (الطائي، ٢٠٠٧ب، ٦).

تكرر ما حدث في السعودية مع دول التعاون الاخرى سواء الامارات او الكويت او قطر لمكافحة غسيل الاموال ومعاقبة عدد من الجمعيات خيرية، ففي الكويت شكلت الحكومة لجنة للتفتيش الميداني على نشاط العمل الخيري بها، وأنشأت ادارة متخصصة للأشراف على الجمعيات الخيرية، واصدرت قرارات بمنع جميع الاموال مباشرة من الاسواق والمساجد، وفرض اجراءات على التحويلات المالية الخارجية واغلاق حسابات بعض الجمعيات في البنوك المحلية (الجميلي، ٢٠١١، ١٣٤)، و في الامارات العربية المتحدة اقدمت الحكومة على تجميد حسابات عدد من الاشخاص والمنظمات بعد اعلان الولايات المتحدة علاقتهم بالإرهاب الذي وصل عددهم الى (٦٢) واقدمت المصارف المركزية الخليجية على اصدار تعليمات التي رافقت معها القوائم الامريكية للافراد والتنظيمات التي تطلق عليها الولايات المتحدة اسم الارهابية الى كل المصارف العامة والخاصة وشركات الاستثمار على الاراضي الخليجية بمراقبة تمويل الارصدة المالية (الجميلي، ٢٠١١، ١٣٥).

اما فيما يخص السياسة الايرانية وبرنامجها النووي، فقد أدرجت إدارة جورج بوش الابن إيران ضمن دول محول الشر، في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢؛ بالرغم مما قدَّمته إيران من دعم للإدارة الأميركية في إسقاط حكومة طالبان في افغانستان‘والمساعدة أثناء غزو العراق، في مارس/آذار – نيسان /ابريل ٢٠٠٣،حيث كشف مايكل غوردن (Michael Gordon) في صحيفة "نيويورك تايمز"،أن اتفاقًا سريًّا بين واشنطن

وطهران سبق الغزو الأميركي للعراق؛ عُقد في جنيف بين السفير الإيراني بالأمم المتحدة، جواد ظريف، ومسؤولين أميركيين بينهم زلماي خليل زاده. وحصلت أميركا بموجب هذا الاتفاق على تعهد إيراني بعدم اعتراض الطائرات الأميركية في حال دخلت الأجواء الإيرانية' وتقديم المعلومات حول المنافذ التي يمكن أن يهاجم من خلالها العراق القوات الأميركية، فضلًا عن إغلاقها لحدودها مع العراق لمنع تسلل القوات العراقية ناحية البحر والالتفاف على القوات الأميركية، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة حينها إنجازًا إيرانيًّا ساهم بشكل مباشر في احكام قبضتها على العراق (مهدي، ٢٠٢١، ٥–٦).

وبالرغم من ذلك، كثَّفت الولايات المتحدة الامريكية من جهودها لإصدار القرارات الاممية ضد ايران بسبب برنامجها النووي، مثل: القرار رقم (١٦٩٦)، الذي جعل من مطالبات وكالة الطاقة الذرية لإيران أمرًا ملزمًا قانونًا، والقرار رقم (١٧٣٧) الذي بموجبه تم فرض حزمة من العقوبات على برنامج إيران النووي؛ تمثَّلت في منع الدول من نقل التكنولوجيا الحساسة المرتبطة بالصواريخ النووية إلى إيران، فضلًا عن تجميد أصول عشر منظمات إيرانية واثني عشر شخصًا لتورطهم في برامج إيران النووية والصاروخية (مهدي، ٢٠٢١، ٦).

شهدت فترة جورج بوش ملمحا اخر لأمن الخليج من خلال ما عرف باسم "حوار الأمن الخليجي" الذي انطلق عام ٢٠٠٥ و من خلاله تقوم واشنطن بتعزيز قدرات الردع العسكرية لدول الخليج العربية(صحيفة الشرق، ٢٠١٧).

_ادارة باراك اوباما وامن الخليج .

حصل تغير في السلوك الأميركي العام في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي مع وصول الرئيس الامريكي باراك أوباما للبيت الابيض في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٩، ففي الأسابيع الأولى من توليه منصبه كرئيس للولايات المتحدة الامريكية، وضع جدولا زمنيا لسحب القوات الأمريكية من العراق، وعين مفاوضا للسلام في الشرق الأوسط، ورفع التزام الولايات المتحدة بإرسال قوات الى أفغانستان، ومد يده إلى إيران في رسالة

رئاسية بمناسبة" عيد النيروز"، اشتملت على ذكر جمهورية إيران الإسلامية صراحة (محمد، ٢٠١٩).

انتهجت ادارة اوباما سياسات الدبلوماسية والحوار مصحوبه بجملة من المحفزات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية التي يمكن أن تحصل عليها طهران في حال غيَّرت من سلوكها. في المنطقة خلال مدة حكمه في البيت الابيض (مهدي، ٢٠٢١، ٦).

اما المملكة العربية السعودية فكانت زيارة الرئيس الامريكي باراك اوباما اليها في٣ -٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٩ واجتماعه مع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في الرياض دليل على اهمية العلاقات الامريكية السعودية في المنطقة (موقع الجزيرة الإخباري، د.ت).

كانت بداية مدة حكم باراك أوباما مشجعة في تصور المملكة العربية السعودية في الاستمرار في دعم حلفائها في المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي لكن بعد احداث الربيع العربي وتباين الآراء والمواقف بين الادارة الامريكية والمملكة، وبعض دول المجلس حول حركة الاحتجاجات والثورات التي شهدتها المنطقة العربية، وجهود أوباما للتوصل إلى اتفاق دبلوماسي مع إيران. قد زعزع بلا شك العلاقات الأمريكية السعودية.

اكد باراك اوباما في خطاب في ايار /مايو٢٠١١ على اهمية الحفاظ على المصالح الجوهرية الأمريكية في المنطقة من خلال :مكافحة الارهاب، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وضمان حرية حركة التجارة، وضمان أمن المنطقة، والدفاع عن أمن اسرائيل، والسعي لسلام عربي اسرائيلي" وهذا الموقف حظي ايضا بتأييد الكونغرس الامريكي . ففي تقرير اصدره في سياق علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج العربية تضمن التقرير توصيات لصانع القرار الامريكي، تمثلت بالاتي (كشك، ٢٠١٤، ١٧):

- يجب على الولايات المتحدة دراسة كل حالة على حدة بشأن الموازنة بين دعم الحريات

وتقديم المساعدات الامنية، ولكن لابد من وجود مظلة أمنية شركائها الخليجيين .

- أن تظل الولايات المتحدة الفاعل المركزي في اطار أمني لمنطقة الخليج العربي، ويجب عليها دعم المنظمات الاقليمية، ومنها لشركائها الخليجيين .
- ضرورة ان تسعى الولايات المتحدة الى تنمية العلاقات التجارية مع دول المجلس، حيث ان لديها اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول الخليجية .
- يجب أن تقوم الولايات المتحدة بتوزيع قواتها في منطقة الخليج العربي لضمان وصولها، حال حدوث ازمات في تلك المنطقة .
- يتعين على الولايات المتحدة أن تدعم القدرات العسكرية لدول المجلس، خاصة الجوية منها، ولكن من خلال تقاسم الاعباء مع دول الخليج، على غرار نموذجي ليبيا وافغانستان، اخذة في الحسبان اهمية نقل القيم الامريكية، ومنها احترام حقوق الانسان، ودور القانون، والحقوق المدينة .
- أن تدعم الولايات المتحدة التسلح المشروع لشركائها من دول الخليج العربية، شريطة الا يؤدي ذلك التسلح الى تفوق دول الخليج عسكريا على اسرائيل، ومن ثم العمل على منع سباق التسلح الاقليمي .
- السعي لإدماج العراق ضمن الاطار العربي، وكذلك هيكلة الامن الاقليمي الخليجي، وذلك للحيلولة دون تصاعد التوترات الطائفية في المنطقة .

وانطلاقا مما سبق ذكره اعلاه اتفق الجانبان على تأسيس «منتدى التعاون الاستراتيجي»، لوضع إطار أوثق للتعاون بينهما. ففي آذار/مارس ٢٠١٢، عُقد الاجتماع التأسيسي للمنتدى في مقر مجلس التعاون بالرياض برئاسة الأمير سعود الفيصل ووزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، وحضره وزراء الخارجية وكبار المسؤولين في دول المجلس، ومن الجانب الأميركي شارك وفد كبير تمثلت فيه الأجهزة الرئيسية في الإدارة الأميركية، وتمكّن المنتدى من تأسيس قنوات للتواصل بين الجانبين، من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون ووزارة الخارجية الأميركية ومجلس الأمن الوطني في البيت الأبيض، وتركز عمله مبدئياً على الأبعاد السياسية والأمنية،

مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع المستجدة في الدول العربية التي بدأت أوضاعها في التدهور مع زيادة التمدد الإيراني في المنطقة (العويشق، ٢٠٢٠).

لأهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة تم اعداد تقرير موسع اعدته مجموعة من الخبراء في السياسة الخارجية بمؤسسة بروكينجر للبحوث،تم تقديمه للرئيس الامريكي باراك اوباما في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، خلاصته أن " أي تغييرات دراماتيكية في منطقة الخليج العربي من شأنها أن تمثل ضررا للمصالح الأمريكية الاستراتيجية في هذه المنطقة " (كشك، ٢٠٢١).

عُقدت في كامب ديفيد في ايار/ مايو ٢٠١٥، قمة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون وتم فيها تأسيس (الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة)، التي أقرت عدداً من الاتفاقيات، بما في ذلك توسعة نطاق التعاون بين الجانبين، والتأكيد على تضامنهما للحفاظ على أمن الخليج.وقال الرئيس الأمريكي اوباما، في مؤتمر صحفي ختامي، "إنني أؤكد مجددا التزامنا الصارم بأمن شركائنا الخليجيين ." لم يصل أوباما إلى حد عرض معاهدة دفاع رسمية سعت إليها بعض الدول الخليجية (وكالة فرنسا، ٢٠١٥). وبدلا من ذلك اكتفى، بعرض وضع (حليف رئيسي ليس عضوًا في الناتو) على الدول الخليجية، وهذا الوضع يعطي دول الخليج العربية حقّ الحصول على مساعدات وتدريبات، ولكنها لا تصل إلى حدّ الدفاع المشترك. وتتلخص مجالات التعاون التي نصّت عليها قمة كامب ديفيد في تطوير نظام دفاعي صاروخي باليستي مشترك ومتكامل بين دول المجلس التعاون الخليجي كلّها، بما في ذلك نظام إنذار مبكّر بمساعدة فنية أميركية، وتركيز مبيعات الأسلحة وتسريعها، وزيادة التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة ضدّ التهديدات الخارجية وضدّ الإرهاب، وتعزيز أمن الشبكات الإلكترونية، والأمن البحري، وتدريب القوات الخاصة والأجهزة الاستخباراتية الخليجية (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ٢٠١٦، ٥–٦).

وصلت ادارة اوباما مع إيران والدول الخمس في٢ نيسان/أبريل٢٠١٥ إلى بيان مشترك تضمن تفاهماً وحلولاً بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، على أن يتم إنجازه نهاية حزيران/يونيو٢٠١٥، لذلك عندما استضافت العاصمة السعودية، الرياض في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٦، القمة الخليجية – الأميركية الثانية التي كان عنوانها "تأكيد الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين"، بدا التوتر واضحًا بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية، حيث اعتقدت أغلب دول المجلس أنّ إدارة الرئيس أوباما تغضّ الطرف عن سياسات إيران وتدخلاتها في المنطقة من أجل إنجاح الاتفاق النووي معها (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ٢٠١٦، ٢).

اما إدارة أوباما فترى أنّ الجهد في المنطقة ينبغي أن ينصب على محاربة الإرهاب، وتحديدًا داعش، وبهذا تصبح إيران بالنسبة إليها جزءًا من الحل، بدلًا من أن تكون جزء من المشكلة. وبحسب روبرت مالي(Robert Malley)، مستشار أوباما لشؤون الشرق الأوسط، فإنّ التنافس بين إيران والسعودية يُغذّي "الفوضى والمذهبية وعدم الاستقرار في المنطقة، وكلّها تفيد تنظيم الدولة الإسلامية داعش " ويرى أيضًا أنّ الحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن ضدّ الحوثيين الذين ترى فيهم وكيلًا إيرانيًا، صرفت الأنظار عن الحرب على التطرف (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ٢٠١٦، ٣).

تشاطر الدول الخليجية واشنطن موقفها بشأن خطر الإرهاب وضرورة التصدي له، غير أنّ أغلبها يرى أنّ التمدد الإيراني في المنطقة ودعمها للأسد وجماعات كـ "حزب الله" اللبناني، والميليشيات في العراق، والحوثيين في اليمن، يُمثّل التهديد الأكبر للاستقرار في الشرق الأوسط. كما ترى أنّ توجهات أمثال روبرت مالي تشجع إيران على الاستمرار على نهجها، ومن ثمّ تؤجج الصراع الطائفي. وعلى هذا الأساس، فإنّ هذه الدول، وتحديدًا السعودية، تحتفظ بحقها في التحرك في حال شعورها بتهديد إيراني لأمنها ومصلحتها في المنطقة (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ٢٠١٦، ٣).

حدث تباين في وجهات النظر بين الادارة الامريكية خلال حكم الرئيس الامريكي باراك اوباما ودول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بسياسة واشنطن تجاه إيران حيث رأت المملكة في التساهل السياسي والامني من واشنطن مع طهران يهدد الامن القومي السعودي والخليجي ويسهم في تعاظم التمدد الايراني بوصفه احد مظاهر التوتر في المنطقة .لكن هذا التباين بين المملكة العربية السعودية تغير مع وصول دونالد ترامب للبيت الابيض في الولايات المتحدة .

_دونالد ترامب وامن الخليج.

بعد تولي دونالد ترامب للرئاسة الامريكية في ٢٠ كانون الثاني /يناير ٢٠١٧ حدث تغيير في السياسة الامريكية في المنطقة من حيث العودة مرة أخرى للتنسيق مع حلفاء واشنطن التقليديين دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتهم السعودية والإمارات، فضلا عن مصر من خارج دول مجلس التعاون في مسعى لبناء تحالف لمواجهة الجماعات الإرهابية والتمدد الإيراني، إذ أشار ترامب إلى "أهمية التعاون مع دول الخليج التي لا تملك سوى المال " وفق قوله ثم أوضح أنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تدرب أي أفراد أو معارضين أو ثوار من دون معرفة ما الذي سيفعله هؤلاء في ما بعد من دون ضمانات لتحركاتهم المقبلة، وانه لا يحبذ أي تغيير جذري في المنطقة ويدعو إلى دعم الاستقرار وإحكام السيطرة، مؤكداً أن بقاء رجال أقوياء، حتى وإن كانوا مستبدين، أفضل من الفوضى التي صنعتها الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة (أبو كريم، ٢٠١٨، ٢٠).

ولأهمية المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في السياسة الخارجية الامريكية جاءت زيارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى الرياض في أول رحلة خارجية له منذ توليه منصبه وخلال الزيارة وقّع دونالد ترامب مع الجانب السعودي في ٢٠ ايار/ مايو ٢٠١٧، على صفقة أسلحة بقيمة ٤٠٠ مليار دولار

وكانت الصفقة الأكبر في تاريخ العالم (Kristian, 2017). وشملت الصفقة مبيعات فورية للمملكة من الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية من الدبابات و السفن الحربية وأنظمة الدفاع الصاروخي وتكنولوجيا الأمن السيبراني . فضلا عن مشتريات دفاعية إضافية على مدى السنوات العشر المقبلة (Linge, 2017)، وتهدف الصفقة إلى دعم الأمن السعودي وامن الخليج في مواجهة اي عدوان خارجي.

وفي اليوم التالي عقد دونالد ترامب قمة مع قادة ورؤساء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض. وقع خلالها مع قادة دول المجلس مذكرة تفاهم لتأسيس مركز لتجفيف منابع تمويل الإرهاب، واتفق المجتمعون على عقد قمة سنوية، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال هذه القمة (RT، ٢٠١٧ب).

واستكملاً لسلسلة القمم عقدت في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات في الرياض، القمة العربية الإسلامية الأمريكية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. حضرها قادة وممثلون من ٥٥ دولة إسلامية، ونتج عن القمة تأسيس مركز عالمي مقره الرياض لمواجهة الفكر المتطرف تحت اسم اعتدال، وظيفته تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الأجانب وتحركات التنظيمات الإرهابية. وأكد بيان القمة الختامي إلى التزام الدول المشاركة الراسخ بمحاربة الإرهاب بكل أشكاله، و التصدي للجذور الفكرية للإرهاب وتجفيف مصادر تمويله (RT، ٢٠١٧أ).

وفي نهاية القمة التي لم تدعى لها ايران بشكل متعمد صدر البيان المشترك يوم الاثنين الموافق ٢٢ايار /مايو٢٠١٧ بين السعودية والولايات المتحدة أعلنتا فيه الوقوف معا لـ"مواجهة الأعداء المشتركين" وتعميق الروابط القائمة بينهما. وذكر البيان أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، "يؤكدان أن التدخلات الإيرانية في دول المنطقة تشكل خطرا على أمن المنطقة والعالم، وأن الاتفاق النووي المبرم مع إيران يحتاج إلى إعادة نظر في بعض بنوده،

مشيرين إلى أن برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية لا يشكل تهديدا على دول الجوار فحسب بل يشكل تهديدا مباشرا للأمن العالمي (RT، ٢٠١٧أ).

أطلق الرئيس الامريكي دونالد ترامب في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٧، سياسته تجاه طهران، التي ارتكزت على مجموعة من الأهداف، لعل اهمها : حرمان النظام الإيراني بكافة الوسائل الممكنة من امتلاك السلاح النووي. وتحييد نفوذ الحكومة الإيرانية في المنطقة، وتجفيف مصادر التمويل للحرس الثوري الإيراني، والعمل على مواجهة تهديدات منظومة صواريخ إيران الباليستية وأسلحتها الأخرى (مهدي، ٢٠٢١، ٧).

اعلن دونالد ترامب، في ايار/مايو ٢٠١٨.الانسحاب من الاتفاق النووي،و فرض العقوبات ذات الطابع الأحادي على ايران؛ ووفقًا للأمر التنفيذي رقم (١٣٨٤٦) لعام ٢٠١٨ استهدفت العقوبات مجموعة من القطاعات كالتعاملات المالية وواردات المواد الأولية وقطاعي السيارات والطيران التجاري، والأنشطة النفطية والموانئ الإيرانية والتحويلات المالية من وإلى البنك المركزي الإيراني، كما شملت العقوبات العديدَ من المسؤولين الإيرانيين البارزين وعلى رأسهم المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ووزير الخارجية محمد جواد ظريف، ووزير الأمن والمخابرات محمود علوي، وقادة كبار في الحرس الثوري، كما سلكت إدارة ترامب عددًا من المسارات بهدف تقييد النشاط الإيراني في مناطق نفوذها، وتنفيذ عمليات اغتيال استهدفت قادة إيرانيين أو موالين لإيران من الصفوف الأولى، و واستمرت في فرض العقوبات بصورة متوالية، حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ بفرضها عقوبات اقتصادية على ثمانية عشر مصرفًا إيرانيًّا (مهدي، ٢٠٢١، ١٣).

و بعد سلسلة من الهجمات على ناقلات النفط في مضيق هرمز، و منشآت نفط سعودية اتهمت واشنطن والرياض إيران بالوقوف وراءها. تم التأسيس بشكل رسمي في مقر الاسطول الامريكي الخامس في البحرين تحالف بحري تقوده الولايات

المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بهدف حماية السفن التجارية داخل المضيق وحوله من الألغام البحرية، وصواريخ كروز، وزوارق الدوريات (Dalton & Shah, 2012, 7). وقد ضم التحالف في عضويته سبع دول هي السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا واستراليا والبانيا ولتوانيا إلى جانب الولايات المتحدة الامريكي، وسمي بـ (التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية) كان هذا التحالف جزء من اشراك دول حليفة للولايات المتحدة بحماية امن الخليج وممراته المائية من أي عدوان خارجي (صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)، ٢٠١٩؛ الأمين وآخرون، ٢٠٢١).

كما سعت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الى إنشاء تحالف أمني من دول مجلس التعاون الخليجي إضافة لمصر والأردن، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية عرف باسم تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي (MESA)، وقد عقدت عدد من الاجتماعات التأسيسية لهذا التحالف في كل من الرياض وواشنطن ومنها اجتماع شباط /فبرير ٢٠١٩ في واشنطن واجتماع نيسان/ابريل ٢٠١٩ في الرياض واجتماع ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ في مقر وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن حضره وفود دول مجلس التعاون و الأردن، كان هدف التحالف التصدي للتوسع و التهديدات الإيرانية، بالإضافة إلى الإرهاب المحيط بالمنطقة بشكل عام. الى جانب الحفاظ على امن الخليج ودول مجلس التعاون (الأمين وآخرون، ٢٠٢١). لم يعلن عن هذا الحلف او لم تنجح ادارة دونالد ترامب والمملكة العربية السعودية في تأسيسه، و يرى المراقبون ان السبب في ذلك يرجع لاسباب عدة لعل اهما (العمادي، ٢٠١٩):

أولا– عدم توافق دول الخليج العربية على العدو المشترك، فبينما ترى السعودية والإمارات والبحرين أن العدو هنا هو إيران، والتعامل معها يجب أن يكون بالحزم العسكري، ترى قطر والكويت وعمان، أن ايران قوة إقليمية يجب الحوار والتفاهم معها، باعتباره السبيل الأوحد لمواجهتها والتعامل معها.

ثانيا– ترى مصر والأردن أن الدخول في عداوة مع إيران ليس ضمن أولوياتهما أو

أجندتهما السياسية، و ليس هناك ما يدعو الى تبنّي مواقف تتوافق مع أجندة الرياض أو أبو ظبي.

الخاتمة

اهتم البحث بدراسة الرؤية الامريكية لأمن منطقة الخليج العربي ومتتبعاً للسياسة الامريكية اتجاهها، ومن خلال استعراض الأهداف والمصالح الامريكية في المنطقة ونتيجة للأحدث والمتغيرات الإقليمية والدولية يمكن القول ان تحديات امن الخليج حسب الرؤية الامريكية اختلفت من مرحلة إلى أخرى، حيث انتقلت هذه التحديات من دولية إلى إقليمية ومن ثم محلية، فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ارتبط تهديد الأمن في الخليج بالمد الشيوعي والتوسع السوفيتي، و مثلت الحرب العراقية الإيرانية مصدر تهديد آخر للأمن في الخليج، فضلا عن التهديد الإقليمي الذي كان يمثله كل من العراق وإيران خلال العقد الأخير من القرن العشرين . وخلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ شكل الارهاب والمشروع النووي والسياسة الايرانية مصدر التهديد الرئيس لأمن منطقة الخليج ودوله حسب الرؤية الأمريكية، وقد خلص البحث للاستنتاجات الاتية :

_ان الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، يهدف إلى تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالمقام الاول وان حاولت التظاهر بأنها موجودة لحماية بلدان الخليج والحفاظ على أمنها واستقرارها من اي تهديد داخلي او خارجي.

– اصبحت منطقة الخليج العربي في ظل ادارة جورج دبليو بوش بعد ٢٠٠٣ تحت سيطرة الولايات المتحدة الامريكية دون منافسة من قبل قوى دولية او اقليمية تتحدى الترتيبات الامنية في الخليج العربي، لان ادارة بوش استخدمت الحرب الاستباقية في كل من افغانستان والعراق وهو ما جعل الدول تعمل من اجل عدم استفزاز الولايات المتحدة والتعرض لمصالحها في الخليج .

– ظهر التحول في السياسة الامريكية تجاه امن الخليج في عهد باراك اوباما بعد التوصل مع ايران لاتفاق يرتكز على منع تطوير القدرات العسكرية للبرنامج النووي

الإيراني مرحلياً، مقابل التقارب معها والانفتاح عليها اقتصادياً، والتعامل معها كقوة إقليمية، واتخاذ موقف محايد بينها وبين الحلفاء الخليجيين.

– شهد عهد اوباما تراجع الدور الأمريكي في المنطقة بسبب تضاؤل الاعتماد الأمريكي على النفط الخليجي، وتحقق أمن إسرائيل النسبي، وإدراك أن الإرهاب لا يمثل تهديداً وجودياً، وعدم وجود دول مارقة في الشرق الأوسط. لذلك اصبح امن الخليج مهدد من قبل قوى اقليمية حسب تصور دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية .

– اتبع الرئيس الامريكي دونالد ترامب سياسة تجاه ايران لم بتبعها الرؤساء الامريكان من قبل منها الغاء الاتفاق النووي مع ايران ولذي تم التوقيع عليه عام ٢٠١٥ مع الدول الكبرى، اضافة الى فرض عقوبات امريكية احادية طالت طالت العديد من القطاعات الإيرانية وشخصيات على راسها المرشد الاعلى في ايران، فضلا عن استهداف قادة عسكريين ايرانيين من الصف الاول.

المصادر والمراجع

RT. (٢١ أيار٢٠١٧أ). *اختتام القمة الإسلامية الأمريكية ... ترامب يدعو إلى عزل إيران والملك سلمان يصفها برأس حربة الإرهاب The American Islamic Summit Conclusion ... Trump Demand for The Isolation of Iran and King Salman Describes It as The Terrorism Spearhead*

https://arabic.rt.com/world/879500-

RT. (٢١ أيار٢٠١٧ب). *دول الخليج وواشنطن توقع اتفاقية لتجفيف منابع تمويل الإرهاب The Gulf States and Washington Sign an Agreement to Dry Up the Terrorist Financing Sources*.

https://arabic.rt.com/world

أبو كريم، م. (٢٠١٨). *اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب American Foreign Policy Trends Towards the Middle East Under Trump's Rule*. مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

إدريس، م. س. (٢٠٠٢). *النظام الإقليمي للخليج العربي The Regional System of The Arabian Gulf*. مركز دراسات الوحدة العربية.

الأشعل، ع. (١٩٨٣). *الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي The Legal and Political Framework of The Gulf Cooperation Council*.

الأمين، إ.، سويدان، د.، و حمود، م. (٨ أيار ٢٠٢١). *وثائق تأسيس التحالف الاستراتيجي ... ومحاضر مفاوضات الخليج وأميركا The Strategic Alliance Establishing Documents And The Gulf and America Negotiations Minutes* .... موقع أخبار الجزيرة.

بدون عنوان (٢٠١٩). *صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية)*.

البستكي، ن. ع. (٢٠٠٣). *أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق Gulf Security from The Kuwait Invasion to The Iraq Invasion*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الجميلي، هـ. ق. (٢٠١١). *الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات Political Reform in The Gulf Cooperation Council Countries Between Incentives and Obstacles*. دار الجنان للنشر والتوزيع.

حتي، ن. ي. (٢٠٠٢). *القوى الخمس الكبرى والوطن العربي The Five Major Powers and The Arab World*. مركز دراسات الوحدة العربية.

خليفة، ن. (٢٠٠١). الرؤية المستقبلية للعلاقات العربية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين The Future Vision of Arab-American Relations in The Twenty-First Century. في (س. ع. خصاونة (محرر))، *العلاقات العربية الأمريكية نحو مستقبل مشرق Arab-American Relations Towards a Bright Future*. الجامعة الأردنية.

سويد، ي. (٢٠٠٤). *الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة الى أمن عربي إسلامي في الخليج The Foreign Military Presence in The Gulf a Reality and Demand Options for Arabic Islamic Security in The Gulf*. مركز دراسات الوحدة العربية.

شريف، س. ج. ع. (٢٠٠٦). *الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١-١٩٨٨ The Arab Gulf in American Foreign Policy 1971-1988، رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الموصل.

شكري، ز. (١٩٨٢). *السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر US Policy In the Arab Gulf: The Carter Doctrine*. معهد الإنماء العربي.

صحيفة الشرق، ص. (٢٠ أيار ٢٠١٧). *القمة الخليجية الأمريكية.. ترسيخ لشراكة إستراتيجية*

جاوزت نصف قرن The US-Gulf Summit … Consolidation of a Strategic Partnership That Has Exceeded Half a Century.

الطائي، ع. خ. م. (٢٠٠٧أ). *أمن الخليج رؤية في الإمكانات المادية والبشرية Gulf Security a Vision of Material and Human Capabilities*. مركز الدراسات الإقليمية.

الطائي، ع. خ. م. (٢٠٠٧ب). القوى العربية المعتدلة في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة Moderate Arab Powers in The New American Strategy. *الراصد الإقليمي*، ١٤.

عبدالرحمن، ع. ح. (٢٠٢١). *نشأة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل في شرق أوسط متغيّر The Emergence of Relations Between the Gulf Cooperation Council States and Israel in A Changing Middle East*. مركز بروكنجز.

عبدالله، ع. (٢٠٠٢). العلاقات الخليجية–الأمريكية، (حلقة نقاشية) Gulf-American Relations, (Discussion Panel). في (مجموعة باحثين (محرر))، *الوطن العربي في السياسة الأمريكية The Arab world in American politics*. مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالله، ع. (٢٠٠٤). الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي The United States and The Security Dilemma in The Arab Gulf. *المستقبل العربي*، ٢٦ (٢٩٩).

عبيد، ن. ع. (١٩٩٦). *مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل The Cooperation Council for The Gulf Arab States: From Cooperation to Integration*. مركز دراسات الوحدة العربية.

العجمي، ظ. م. (٢٠٠٦). *أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية The Arab Gulf Security, Its Development and Problems from The Regional and International Relations Perspective*. مركز دراسات الوحدة العربية.

العمادي، ع. (٢٤ حزيران ٢٠١٩). *هل ولد "الناتو" العربي ميتا؟ "Was The Arab "NATO" Born Dead?* موقع أخبار الجزيرة.
https://www.aljazeera.net/news/-politics/2019/6/24/

العويشق، ع. ح. (٢٠٢٠). أمن الخليج والشراكة مع الولايات المتحدة في عهد بايدن Gulf Security and Partnership with The United States During the Biden Era. *صحيفة الشرق الأوسط*، ١٥٣٤٢.

كشك، أ. (٢٠١٤). مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج Tactical Reviews: US Policy Dimensions Towards Gulf Security. *مجلة السياسة الدولية*، ٥٠(١٩٥).

كشك، أ. م. (٢٠٢١). العلاقات الخليجية–الأمريكية في عهد الرئيس بايدن ... بين الثوابت والمتغيرات Gulf-American Relations During the President Biden Era ... Between Constants and Variables. *صحيفة أخبار الخليج*.
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1235553

كورب، ل. (٢٠٠٦). الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي The Arabian Gulf and US National Security Strategy. في *سلسلة محاضرات الإمارات* (عدد ١٠١). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

محمد، خ. هـ. (٩ نيسان ٢٠١٩). *الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في ولاية أوباما الثانية ما بين الثابت والمتغير (٢٠١٣-٢٠١٦) The American Strategy Towards Iraq During Obama's Second Term Between Constant and Variable (2013-2016)*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.
https://democraticac.de/?p=59986

مراد، م. ع. (٢٠٠٢). المحيط الهندي والخليج بين الاستعمار البريطاني ومطامع أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر The Indian Ocean and The Gulf Between British Colonialism and American Ambitions from World War I To the Present. *مجلة الفكر السياسي*، ١٥.

مشكور، س. (١٩٩٣). *نزاعات الحدودية في الخليج معضلة السيادة والشرعية Border Disputes in the Gulf the Sovereignty and Legitimacy Dilemma*. مركز البحوث الإستراتيجية للبحوث والتوثيق.

مهدي، م. م. (٢٠٢١). السياسات الأميركية لإدارة ترامب تجاه إيران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن The Trump Administration's American Policies Towards Iran and Its Impact on The Two Countries' Relations During the Biden Era. *ورقة تحليلية*. مركز الجزيرة للدراسات.

موسى، ع. م. (٢٠٠٥). مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام The Sudanese-American Future Relations After the Peace Agreement. *مجلة المستقبل العربي*، ٢٨ (٣١٩).

موقع الجزيرة الإخباري. (د.ت). *بدون عنوان*.
https://www.aljazeera.net/news/arabic-/2009/6/3
وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. (٢٠١٦). *هل بددت قمة الخليج–أوباما الشكوك تجاه سياسات واشنطن في المنطقة؟ Did The Gulf-Obama Summit Dispel Doubts About Washington's Policies in The Region?* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
وكالة الأناضول. (د.ت). *الأخبار المنشورة على الصفحة الرسمية لوكالة الأناضول التركية The News Published on the Official Page of Turkish Anatolia Agency*
https://www.aa.com.tr/ar/%D8
وكالة فرنسا. (١٥ أيار/ ٢٠١٥). *بدون عنوان*.
https://www.france24.com/ar/2015-0515 -
وهيم، ط. م. (١٩٨٢). *التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج British-American Competition for Gulf Oil*. دار الرشيد.

المصادر الأجنبية:

Dalton ،M., & Shah ،H. (2012). ***Policy Paper on U.S. interests in the Persian Gulf, Indiana University Evolving UAE Military and Foreign Security Cooperation: Path Toward Military Professionalism*****.**

King, C. (2012). ***Policy Paper on U.S. interests in the Persian Gulf*****. Indiana University.**

Kristian ،B. (20 May 2017). ***rump signs largest arms deal in American history with Saudi Arabia*****.** **https://theweek.com/speedreads/700428-/trump-signs-largest-arms-deal-american-history-saudi-arabia**

Linge, M. K. (20 May 2017). ***Trump signs off on $110B arms deal in Saudi Arabia*****.** **https://nypost.com/2017/05/20/trump-signs-off-on-110b-arms-deal-in-saudi-arabia.**

May, B. (1996). ***Hoimuz chok - point For half worlds oil exports*****. Reaters North American wire.**

Mraz, J. L. (1996). ***Dual containment in the Persian Gulf: strategic considerations and policy options*****. Naval Postgraduate School Monterey.**